على أساس سنوي لتصل إلى 251 مليون دينار

«الوطني» ارتفاع المبيعات العقارية 15 في المئة خلال أكتوبر بدعم من القطاع التجاري

■ قيمة المبيعات في القطاع السكني بلغت 158 مليون دينار بزيادة 11 في المئة سنوياً نتيجة تراجع عدد الصفقات

مبيعات العقار

العقار السكني

قيمة الصفقة الاسكانية

قال تقرير البنك الوطني تظهر البيانات الرسمية لسوق العقار الكويتي زيادة المبيعات العقارية في شهر أكتوبر بنسبة 15 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 251 مليون دينار. وقد أظهر شهر أكتوبر أداءاً جيدا رغم أنه وافق عطلة عيد الأضحى الطويلة، ما يعني أن البيانات المتوفرة تشمل بيانات لثلاثة أسابيع فقط. وعلى صعيد القطاعات، فقد شهدت المبيعات في القطاع التجاري تعافياً بعد الضعف الذي شهدته في شهر سبتمبر. أما القطاعات الأخرى فقد كانت مبيعاتها ضعيفة، و يرجع ذلك على الأرجح الى أيام العمل القليلة خلال الشهر.

وتابع التقرير بلغت قيمة المبيعات في القطاع السكني 158 مليون دينار في أكتوبر، بزيادة 11 في المئة سنوياً. وتعتبر هذه الزيادة الأقل التي شهدها القطاع منذ أبريل، كما أنها أتت نتيجة تراجع عدد الصفقات «16- في المئة سنوياً». ومن ناحية المواقع، فقد كانت 46 في المئة من الصفقات في محافظة الأحمدي، أغلبها في مدينة صباح الأحمد البحرية، بينما بقيت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثانية للمرة الثانية على التوالي لتبقى تباعاً محافظة حولي في المرتبة الثالثة. وقد شكلت القسائم 65 في المئة من صفقات القطاع السكني، لتشغل المنازل المرتبة الثانية مشكلة 35 في المئة من الصفقات.

وبين التقرير سجل قطاع الاستثمار مبيعات بلغت 61 مليون دينار فقط في أكتوبر، متراجعا بواقع 18 في المئة سنويا. وتعتبر المبيعات في شهر أكتوبر الأقل عددا منذ شهر أغسطس من العام 2012. فقد سجل متوسط حجم الصفقات ارتفاعا بواقع 40 في المئة سنويا ليبلغ 701 ألف دينار. وقد شكلت المباني الكاملة 36 في المئة من إجمالي عدد الصفقات في هذا القطاع، بينما كان النصيب الأكبر من الصفقات للشقق الفردية التي شكلت 47 في المئة ، أما البقية فقد كانت للأراض.

وأشار ارتفعت مبيعات القطاع التجاري لتبلغ 32 مليون دينار في أكتوبر من مليوني دينار فقط في العام الماضي. وقد أتت هذه الزيادة في المبيعات نتيجة تسجيل ثماني صفقات، خمسة منها كانت في محافظة الفروانية. وتؤكد هذه الزيادة الطبيعة المتقلبة للمبيعات في هذا القطاع. وبصفة عامة، فقد كان أداء القطاع جيدا بصورة استثنائية في العام 2013، مسجلاً نمواً سنوياً في ثمانية من أصل عشرة أشهر حتى الآن هذا العام.

وبالنسبة لبنك التسليف والإدخار، فقد بلغت قيمة القروض المقررة 37 مليون دينار خلال شهر أكتوبر مسجلة ارتفاعا بواقع 66 في المئة سنويا، في حين بلغت القروض المصروفة 12 مليون دينار. وقد ارتفعت قيمتها الإجمالية بواقع 37 في المئة سنويا. وكما جرت العادة، فإن معظم القروض المقررة والمصروفة كانت لغرض البناء الجديد. حيث أن قليل منها كان لغرض شراء المنازل.

ويرتبط نشاط الإقراض في بنك التسليف والإدخار بعملية توزيع الأراضي والمنازل من قبل البرنامج الإسكاني للحكومة. ويفيد تقرير صدر مؤخراً من المؤسسة العامة للرعاية السكنية بأن عملية التوزيع مستمرة على قدم وساق. فقد أكملت المؤسسة توزيع 593 أرض في منطقة النسيم «قطعة 3 و 4» كما أضافت 350 شقة الى المخطط في مدينة جابر الأحمد، ما جعل اجمالي الشقق 710 في المنطقة مقارنة بالتقرير الأخير الصادر في مايو.

■ قطاع الاستثمار سجل مبيعات بلغت 61 مليون دينار متراجعا بواقع 18 في المئة سنوياً بمتوسط حجم الصفقات ارتفاعاً 40 في المئة

5.65 في المئة توزيعات صندوق «أبوظبي الوطني» للاستثمار في الصكوك على أساس سنوي

مارك واتس

اعلن بنك ابوظبي الوطني عن توزيع أرباح نصف سنوية بلغت 2.675 في المئة من قيمة صافي أصول الوحدة في تاريخ 28 نوفمبر 2013 والبالغة 5.1831 دولار أمريكي. وعليه، سيتم توزيع أرباح بقيمة 0.1386 دولار أمريكي عن كل وحدة على المستثمرين في الصندوق.

وحقق الصندوق أرباحا بلغت 942.773.25 دولار أمريكي في الفترة من 30 مايو 2013 حتى تاريخ 28 نوفمبر 2013.

وعبر مارك واتس، مدير عام ورئيس قطاع الاستثمار بمجموعة إدارة الأصول في بنك أبوظبي الوطني، عن سعادته بتحقيق الصندوق أرباح جيدة في ظل التحديات التي يواجهها السوق، وقال: «كان أداء صندوق بنك أبوظبي الوطني للاستثمار في الصكوك متميزاً مقارنة بغيره من صناديق الاستثمار في الصكوك من ناحية الدخل والعائدات على هذا المستوى المنخفض من المخاطر خاصة في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق انخفاضاً في معدلات العوائد والأرباح.»

سيكون المستثمرين الذين قاموا بالاكتتاب بالصندوق بتاريخ 27 نوفمبر 2013 أو قبل ذلك مؤهلين للحصول على هذه التوزيعات. كما سيتم دفع التوزيعات استناداً إلى اختيار المستثمر عند الاكتتاب. وستكون عملية إعادة استثمار التوزيعات بوحدات جديدة حسب سعر صافي قيمة الأصول بتاريخ 28 نوفمبر 2013 بينما ستتم عملية دفع التوزيعات التي تم اختيارها مسبقاً بشكل نقدي خلال 12 يوم عمل من التاريخ السابق ليوم التوزيعات.

من جانبه، قال علي سونر جوني، مدير صناديق الدخل الثابت في بنك أبوظبي الوطني: «يؤكد أداؤنا في عام 2013 قدرتنا على حماية وتنمية العائدات وسط ظروف السوق الصعبة. ونتوقع أن يكون أداء أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2014 إيجابيا، كما نتوقع ارتفاع تدفق أموال المستثمرين نظرا لتوافر السيولة وتحسن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة.»

صندوق بنك أبوظبي الوطني للاستثمار في الصكوك، هو صندوق مفتوح رأس المال، ويقوم بتوزيع الأرباح مرتين في العام، ويشرف الشيخ نظام يعقوبي على مراجعة هيكلة الصندوق واستثماراته بصورة منتظمة لضمان توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويسمح للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات بالاستثمار في الصندوق بحد أدنى 500 دولار إما كمبلغ مقطوع أو عبر برامج استثمار منتظمة.

وتم تصميم صندوق بنك أبوظبي الوطني للاستثمار في الصكوك لتوفير أفضل الفرص الاستثمارية للعملاء من خلال الاستثمار في باقة متنوعة من الصكوك وأدوات الاستثمار الإسلامية التي تصدرها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية علاوة على إصدارات نخبة من المؤسسات والشركات في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويهدف الصندوق، الذي تقوم بإدارته مجموعة إدارة الأصول في البنك، لزيادة معدلات الدخل مع التركيز على تقليل مستويات المخاطر.

بورصة دبي للذهب والسلع تحقق نمواً بنسبة 51 في المئة منذ بداية العام

■ زيادة أحجام تداولات عقود الروبية الهندية الآجلة بمعدل 43 في المئة منذ بداية العام

نمو عملية التداول على الذهب

تجاوزت أحجام التداولات في بورصة دبي للذهب والسلع «DGCX» 12.9 مليون عقد منذ بداية العام وحتى الآن، بزيادة نسبتها 51 في المئة في شهر نوفمبر.

ويتصدر قطاع العملات هذا النمو في أحجام التداولات، الذي سجل منذ بداية العام ارتفاعاً بمعدل 55 في المئة. فقد حققت البورصة الصدارة بتداولها 40 في المئة من قيمة مجموع العقود المتداولة في البورصات العالمية على عقود الروبية الهندية الآجلة في نوفمبر. وشهدت أحجام التداول زيادة بمعدل 6 في المئة على أساس شهري، وبمعدل 43 في المئة منذ بداية العام من حيث أحجام التداولات. كما حققت عقود الين الياباني الآجلة أيضاً ارتفاعاً كبيراً بمعدل 61 في المئة منذ بداية العام مسجلة 16.840 عقداً.

وشهدت عقود مؤشر سينسكس الآجلة نمواً قوياً منذ إطلاقها في وقت سابق من العام الجاري، لتسجل ثاني أعلى قيمة لتداولاتها الشهرية مع 8.591 عقد بقيمة 177.53 مليون دولار أمريكي في نوفمبر.

وفي قطاع المعادن الثمينة، كانت عقود الفضة هي الأكثر نشاطاً منذ بداية العام بزيادة بنسبة 37 في المئة في نوفمبر، لتصل إلى 14.939 عقد.

وفي هذا الصدد قال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: «في ظل التقلبات المتزايدة التي تشهدها اقتصادات الأسواق الناشئة، من المهم أن يتمكن مجتمع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط من تداول عقود آمنة من أجل إدارة مخاطر العملات والسلع. وهذا الأمر غاية في الأهمية لا سيما للشركات الإقليمية التي لديها روابط تجارية واستثمارية قوية مع الأسواق الناشئة الكبيرة. ويعتبر النمو المستمر لأحجام تداولات عقود الروبية الهندية الآجلة دليلاً على مزايا إدارة المخاطر والمزايا الاستثمارية التي تقدمها منتجات أسواقنا الناشئة إلى طيف واسع من المؤسسات. ونحن من جهتنا مستمرون في التعامل مع الأسواق الإقليمية والدولية لاستكشاف منتجات جديدة في الأسواق الناشئة، كما أننا نمتلك كل الإمكانات التي تتيح لنا تطوير منصة تداول قوية في الخارج لمثل هذه العقود

ارتفاع أحجام التداولات منذ بداية 2013 بمعدل 51 في المئة مسجلة 12.9 مليون عقد

■ تصدرت البورصة جميع البورصات العالمية بحصة 40 في المئة من قيمة عقود الروبية الهندية الآجلة المتداولة

المبارك: الإمارات والسعودية تتصدران قائمة أكبر الأسواق

155مليار دولار استثمارات دول الخليج لتوليد الطاقة الشمسية

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي خلال المرحلة الحالية على تنويع مصادر الطاقة لديها، وذلك لمواجهة التغير المناخي، كما أكدت ذلك الأمينة العامة لهيئة البيئة في أبو ظبي رزان خليفة المبارك.

ولفتت المبارك إلى «تبنيها خططاً لتحقيق ذلك مثل مشاريع إنتاج الطاقة النووية والطاقة الشمسية».

وأشارت إلى أن دول الخليج الست بدأت بناء محطات لتوليد الطاقة الشمسية باستثمارات تتجاوز 155 مليار دولار وقدرات توليد طاقة تتجاوز 84 غيغاواط، والمتوقع إنجازها بحلول عام 2017.

وأوضحت أن الإمارات والسعودية تتصدران قائمة أكبر الأسواق تنفيذاً لهذه المشاريع مع استثمارهما في معظم المشاريع قيد التنفيذ، وتعمل الإمارات على الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتلك المتدنية الكربون والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من محطات الطاقة الحالية ومرافق إنتاج النفط والغاز. وقالت: «نستهدف من خلال السياسات المتعلقة بإدارة الطلب على الطاقة الحدّ من الاستهلاك المفرط لها».

وأشارت المبارك إلى أن الهيئة «تعد دراسة على مدى أربع سنوات من خلال مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية، تشمل 12 مشروعاً تغطي خمسة محاور على مستويات محلية ووطنية وإقليمية، وتتناول مواضيع البيئة والموارد المائية والمناطق الساحلية والنظم الاجتماعية والاقتصادية والتغيير المناخي الإقليمي».

ورأت المبارك أن الثابت علمياً حصول التغيير المناخي فعلاً على المستوى العالمي، وتجاوزت كمية ثاني أكسيد الكربون في مايو الماضي عتبة 400 جزء بالمليون، وهي تسجل للمرة الأولى خلال 55 عاماً من تاريخ بدء قياس هذه الكمية في الهواء، وربما الأعلى لأكثر من ثلاثة ملايين عام من عمر الأرض.

وأكدت أن حكومة أبو ظبي وضعت رؤيتها البيئية لعام 2030، الهادفة إلى حماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال وضع أطر تنظيمية ومشاريع بيئية تتكامل مع الرؤية الاقتصادية والأجندة الاجتماعية للإمارة.

ولفتت إلى أن هيئة البيئة – أبو ظبي دعمت مشروع خزن الكربون في البيئة البحرية الساحلية الذي أطلقته مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية، الذي يؤمن إدارة أفضل لحماية النظم البيئية الساحلية وتأهيلها، وهي تشمل غابات القرم ومناطق الأعشاب البحرية ومستنقعات المياه المالحة والسبخات.

محطة لتوليد الطاقة الشمسية

461 مليون درهم قيمة تصرفات العقارات في دبي

بلغت قيمة تصرفات العقارات من أراض وشقق وفيلات واجراءات بيع ورهن و«إجارة منتهية بالتملك» في دبي امس نحو 461 مليون درهم منها 326 مليون درهم معاملات بيع أراض وشقق وفيلات وعمليات رهن بقيمة حوالي 135 مليون درهم.

وأفاد التقرير اليومي للتصرفات الذي يصدر عن دائرة الأراضي والأملاك بدبي بأن الدائرة سجلت امس 214 مبايعة منها 128 لأراض بقيمة 195 مليون درهم و81 مبايعة لشقق بقيمة 119 مليون درهم وخمس مبايعات لفيلات بقيمة 12 مليون درهم.

وكان أهم مبايعات الأراضي من حيث القيمة مبايعة بمبلغ 29 مليون درهم في منطقة «البرشاء جنوب الرابعة» تلتها مبايعة بقيمة 13 مليون درهم في منطقة «راس الخور الصناعية الثانية».

وتصدرت «الثنية الخامسة» مناطق دبي من حيث عدد المبايعات بتسجيلها 12 مبايعة بقيمة 50 مليون درهم فمنطقة «معيصم الأول» بتسجيلها 10 مبايعات قيمتها 14 مليون درهم.

كما شهدت الدائرة اليوم تسجيل 47 رهنا بقيمة 135 مليون درهم منها 15 لأراضي بمبلغ 81 مليون درهم و32 رهنا لشقق وفيلات بقيمة 54 مليون درهم كان أهمها في منطقة «القرهود» بقيمة 35 مليون درهم وأخرى في منطقة «الثنية الخامسة» بقيمة 28 مليون درهم.